اللجنة: لجنة حقوق الإنسان

القضية: مسألة المساعدة القانونية في تحقيق العدالة

رئيس اللجنة: إسراء مراد

المنصب: رئيس اللجنة

المقدمة

ما الحاجة لتقديم خدمات المساعدة القانونية في جميع دول العالم من خلال تحديد أثر عدم إتاحة وصول كافة أفراد المجتمع للعدالة أو عدم قدرة الإنسان على توكيل محام عند اضطراره للمثول أمام المحكمة، (بسبب العامل المادي).

وقد يصعب بالفعل حصر كل نتائج حرمان صاحب الحق والمظلوم والمعتدى عليه من الوصول إلى العدالة والمثول أمام أي من حلقاتها دون الاستعانة بمحام، سيّما أنها تصل إلى حد تعريض كافة حقوق الفرد الأساسية (العمل، الملكية، التصرف، الحرية، سلامة الجسد، الدفاع ...) إلى الانتهاك، واهتزاز ثقته بالسلطة القضائية وضعف التزامه بالقانون.

إلا أنه يمكن تلخيص أبرز هذه النتائج من الممارسة العملية لأنظمة المساعدة القانونية في الخارج، والخبرة التي اكتسبتها في هذا المجال مؤسسات المجتمع المدني ومنها مركز العدل على مدار سنوات من التعامل مع مختلف عناصر منظومة العدالة: صاحب الحق والمتهم ورجل الأمن والمدعي العام والقاضي والمحامي.

وتوضح ورقة سياسات مركز العدل (رابط) تفصيلاً، كيف تحقق المساعدة القانونية مصلحة لمختلف الأطراف؛ إذ تعتبر أساساً في تحقيق الاستقرار وسيادة القانون كونها تحفز الأفراد للجوء إلى نظام العدالة بدلاً من استيفاء حقوقهم بأنفسهم والشعور بالظلم نتيجة عدم القدرة على استخدام الحقوق القانونية. وهي كذلك مصلحة للأسرة (لبنة المجتمع وعماد تماسكه)حيث يتيح تسهيل وصولها للعدالة استخدام النظام القانوني الذي يكفل في كثير من الأحيان تحصيل الحقوق المادية المؤثرة على الدخل وغيرها.

كما تحقق المساعدة القانونية مصالح متعددة سواء للقضاء أو مجتمع المحامين أو الأمن العام، سيّما في الشؤون المتعلقة بتعزيز الثقة العامة بأداء هذه المؤسسات، وضمان إتباعها أفضل السبل في ضمان سيادة القانون وفرض أحكامه.

المصطلحات

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR)

هو وثيقة تاريخية اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة في 10 ديسمبر 1948 بوصفه القرار 217 في ، فرنسا. ومن بين 58 عضوا آنذاك في الأمم المتحدة ، صوت 48 عضوا لصالحه. يتألف الإعلان من 30 مادة تؤكد حقوق الفرد والتي تشمل معاهدات الدولية الفرعية ، وتحويلات اقتصادية ، صكوك إقليمية لحقوق الإنسان ، والدساتير الوطنية ، والقوانين الأخرى.

المساعدة القانونية

هي أحد أشكال التمكين القانوني بحيث تمكن المنتفعين من الوصول إلى العدالة, و يتم تقديم هذه المساعدات للفئات المهمشة و الفقيرة, و المساعدة القانونية تؤدي إلى ارتفاع الوعي القانوني و تقديم الاستشارات القانونية و الترافع في المحاكم النيابية عن أي ضحية و تعزيز حق الدفاع عن المتهمين.

الفئات المستضعفة

هي الفئات التي تفقد الموارد المادية والمعيشية. بالإضافة إلى ذلك، هم الأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل تكليف محام بسبب راتبهم المنخفض أو سنهم أو جنسهم أو صحتهم أو حتى مستواهم الاجتماعية، هم يعتبرون الناس من الدرجة الثالثة من منظور اقتصادي و اجتماعي. لذلك ، يحصل هؤلاء الأشخاص على فرصة للحصول على مساعدة قانونية تستند إلى تماثيلهم الاجتماعية والاقتصادية

المحامي

هو الشخص الذي يمارس القانون ، كمحامي أو مستشار ، أو مسؤول تنفيذي قانوني ، أو موظف حكومي، بحيث يستعد ويفسر ويطبق القانون. يشمل العمل كمحامي التطبيق العملي للنظريات والمعارف القانونية المجردة لحل مشكلات فردية محددة ، أو لتعزيز مصالح أولئك الذين يوظفون محامين لأداء الخدمات القانونية.

محاكم العدالة

محكمة يرأسها قاضي صلح أو قاض واحد أو أكثر يحكم بالعدل وفقا للقوانين. فهذه المحكمة تؤمن العدالة للافراد المجتمع سواء أكان مهشم أم ذو مستوى اقتصادي متوسط أو عالي، و تشمل هذه المحكمة جميع القضايا و تحاول إيجاد حلول لكل تلك القضايا. بالإضافة إلى ذلك، تشمل مدعي عام و محامي لحل أي قضية اجتماعية، سياسية، اقتصادية و غيرها.

العدالة

هي عدم انحياز لأي إنسان في أي محاكمة لأي أمر، وهي رؤية إنسانية للمحيط الذي يعيش فيه كل فرد شرط أن ينظم هذه الرؤية أي قانون تم وضعه من قبل أي دولة، فيشارك في صياغتها الكل بعيدا عن التحكم. والعدالة عكس الظلم والجور والتطرف ,أهداف العدالة الإنصاف والمساواة والتوازن وعدم التعدي وحماية المصالح الفردية والعامة وهي مفهوم أخلاقي يقوم على الحق و الأخلاق، والعقلانية، والقانون، والقانون الطبيعي والإنصاف.

القانون

هي عبارة عن مجموعة من الأُسُس والقواعِد التي تحكُم المُجتمع تعمل على تنظيمه، حيث إنّه لا يمكن للمُجتمع العيش بنجاح إذا كان أفراده لا يخضعون لِقوانين تحكمهم، ويفعلون ما يروق لهم دون مُراعاة واجباتهم وحقوقهم، فالقانون هو الذي يضع القواعِد التى تحدد حقوق الأفراد وواجباتِهم، ويضع الجزاء المُناسب في حال مُخالفة تلك القواعِد و الأسس، يطبق الجزاء من قِبل الحكومة حيث تتغير القواعد القانونيّة باستمرار حسب الدولة

معلومات خلفية

لطالما شكل موضوع المساعدة القانونية جدلاً واسعاً نظراً لطبيعة الأطر المؤسسية التي تتعلق بتنظيم هذا الموضوع، وطبيعة الأدوار التنظيمية من حيث المسؤوليات والاختصاصات، في ذات السياق لم يكن محل المساعدة القانونية من حيث اعتبارها ضمانة من ضمانات المحاكمة العادلة من عدمه محلاً للأخذ والرد، مما يؤكد حقيقة مفادها أن الكل يكاد يجمع على أن المساعدة القانونية ضرورة من ضرورات المحاكمة العادلة وبات من الضروري بل والملح إخراجها ضمن أطر وقنوات مؤسسية وتنظيمية.

ولذلك، لا بد من تصميم التشريعات والسياسات العامة بل وحتى الممارسات لتستجيب لاحتياجات الأفراد بما يكفل حقوقهم الأساسية، وضمان إتاحة الوصول إلى مؤسسات ومرافق العدالة للجميع وبفعالية وكفاءة وجودة، ولا بد من التذكير بأن أهمية تنظيم المساعدة القانونية ينعكس على النظام القضائي برمته اذ يقلل من مدة الفصل في الدعاوي، ويؤدي إلى تقليل العبء والطاقة على السجون ومراكز التوقيف في القضايا التي يصعب أو يستحيل التواصل مع ذوي الموقوف، فضلاً عن أنه يحقق ويسهل من تعقيد إجراءات التقاضي خلال مرحلة الترافع ويؤدي بالنتيجة إلى إصدار أحكام وجاهية، ومن فوائد تقنين المساعدة القانونية حماية حقوق الضحية والشهود فضلاً عن أنه يلبي معيار علنية ومناقشة البيانات كأحد الضمانات الواجب مراعاتها وتوافرها في المحاكمة العادلة، هذا كله من حيث الأهمية.

لا بد لنا الذهاب بزيارة قصيرة لبعض دول العالم عربية والأجنبية لكي نتعرف على مسألة المساعدة القانونية فيها وكيفية تطبيقها، فتشير التجارب الدولية إلى أن النُهج العالمية اختلفت إجرائياً في آلية تنظيم وتقنين مسألة المساعدة القانونية لاستكمال الإطار العام للمحاكمة العادلة وفق أفضل وأجود المؤشرات العالمية، مما جعل حالة الإقبال المؤسسي نحو استكمال البناء التشريعي والتنظيمي أولوية لا مناص منها.

التباين في التجارب الدولية تمثل حول التنظيم الإجرائي، حتى أن تنظيم كافة ضمانات المحاكمة العادلة شهد تباين في النص الصريح سواء في الدساتير أم في القوانين، الأمر الذي يؤكد مسألة مفادها أن المحاكمة العادلة وضماناتها باتت من قبيل العرف الذي يكشفه النص فقط.

ومن المستقر عليه أيضاً أن تقديم المساعدة القانونية ينصرف غالباً إلى تغطية أتعاب وتكاليف المحاماة ومسألة رسوم اللجوء إلى القضاء وغيرها من كلف تقدم بطلبات للمحاكم للإعفاء من تلك الرسوم.

أهمية المساعدة القانونية

تكمن اهمية المساعدة القانونية في تحقيق وضمان الحقوق المختلفة للمواطن المظلوم متمثلة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بالضمان الاجتماعي ، والإسكان ، والرعاية الاجتماعية ، والخدمات الصحية والتعليمية و كما انها تعتبر أساسا في تحقيق الاستقرار و سيادة القانون كونها عاملا يشجع المواطنين على الرجوع الى نظام العدالة بدلا من الحصول على حقوقهم بأنفسهم و الشعور بالظلم بسبب عدم قدرتهم الى اللجوء للحقوق التي تم إعطاؤها لهم من قبل القانون.

كما انها لها التأثير على مصلحة الاسر, فالاسرة هي لبنة المجتمع حيث يعطي فرصة لتسهيل وصولها للعدالة باستخدام النظام القانوني الذي يكفل في كثير من الأحيان تحصيل الحقوق المادية المؤثرة على الدخل و غيرها.

كما انها لها التأثير على المصالح المتعددة في المجتمع القضائي او مجتمع المحامين او الامن العام و في الشؤون المتعلقة بالمؤسسات خاصة تعزيز الثقة بادائها و اتباعها لأفضل السبل في ضمان سيادة القانون و فرض أحكامه.

المجالات التي تخدم فيها المساعدة القانونية

تخدم المساعدات القانونية فئات المجتمع المهمشة و الفقيرة – كما ذكر سابقا- في مجالات متعددة منها:

مجال حقوق المستهلك و التعليم و العنف المنزلي و غير المنزلي (المدارس..) و العمالة بالاخص عمالة الاطفال و قانون الاسرة و قانون الاسكان و الهجرة و الرهن و الصحة و الضرائب.

خدمات موظفين و متطوعين المساعدة القانونية:

يمثل الموظفين العاملين بمؤسسات المساعدة القانونية المدعى عليهم في مختلف المحاكم منها: المحاكم البلدية و المشتركة و الفدرالية و الاستئنافية امام الوكلات الادارية و العديد من الاماكن الاخرى. كما انهم يقدموا التوعية للمجتمعات و زيادة نسبة التعليم عن طريق المساعدة على مواكبة أحداث المجتمع و من خلال تقديم عروض تعليمية.

مسألة المساعدة القانونية و الأهداف التنمية المستدامة

تعد أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 من أهم الأهداف العالمية في بناء مجتمعات سليمة و تحقيق العدالة و المساواة التي تؤدي الى احترام حقوق الإنسان في كافة المجتمعات. يشمل الهدف 16 من أهداف التنمية المستدام "السلام و العدل و المؤسسات" و الذي يؤكد على أهمية إدراج الحرية و السلام و الأمن و احترام الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي سيبني مجتمعات يسود فيها العدل و الديمقراطية و الذي يؤدي إلى إنجاز التنمية المستدامة.

تمكن المساعدة القانونية الفرد و المجتمع, و تساهم في تقليص المجتمعات و الفرد و ترويج حقوق الإنسان على أساس تحقيق الاستقرار و العدالة, فالكثير من المبادرات حول العالم يستخدمون وسائل عديدة لإعطاء كل فرد بأي مجتمع حق الخدمات القانونية للفرد غير قادر على تحمل التكاليف.

بدأت الدراسات العالمية عن المساعدة القانونية في عام 2014, و تم جمع البيانات في عام 2015 من الدول الأعضاء ليظهر الجهد العالمي مع خطة التنمية المستدامة ل2030 من أجل تمكين العدالة سواْ أكان في الدول النامية أو المتطورة . فدراسة المساعدة القانونية وضحت كيف سعت الدول جاهدة لحماية حق الفرد في المساعدة القانونية و توجيه الخدمات في المسائل الجنائية و تلبيد الطلب على خدمات المساعدة القانونية. سيادة القانون دون الوصول إلى مساعدة القانونية يؤدي إلى تعريض حياة الملايين لخطر و تجاهل حقوقهم و انتهاكها, و هذا كله معارض بعض المواد في الإعلان العالمي لحماية حقوق الإنسان.

يشمل و يضم المساعدة القانونية المواد 6 و8 و 10و 11 (2), فكل شخص في أي مجتمع يحق له أن يلجأ إلى محاكم وطنية بحال تم الأعتداء على حق من حقوقهم حتى إذا كان لا يملك القدرة المالية. بالأضافة إلى ذلك, كل ناس يحق النظر لقضيته و المساووة و العدل في إعطاء الحكم حسب التهم و الدلائل و تهمة الجنائية.

و بصرف النظر عن الاختلافات بين القوانين و الدستور و التطبيق و الممارسات القانونية فكل دولة, إلا أن قانون المساعدات القانونية يبقى ثابت و هو حق من حقوق الإنسان يجب على الدولة تكلفه بسبب كونها تعبر عن الضمان الأمثل لحق الوصول لنظام العدالة و حق الدفاع و الاستعانة بمحام. و هذا كله يبني على قاعدة المساعدة بين كل فرد في المجتمع بصرف النظر عن قدراتهم المالية و مكانتهم الاجتماعية أو أساس أخر لتمييز.

قانون المساعدة والمشورة القانونية لعام 1949

كان قانونًا برلمانيًا بريطانيًا موسعًا لدولة الرفاهية بحيث تمكن أولئك غير القادرين على الدفع لمحامٍ من الحصول على مساعدة قانونية مجانية. وكان سببها قانون الدفاع عن السجناء الفقراء لعام 1930 الذي قدم المساعدة القانونية الجنائية للظهور في محاكم الصلح. وصفها اللورد بيكهام بأنها "واحدة من الوسائد العظيمة لدولة الرفاهية في فترة ما بعد الحرب" ، فقد تم تقليص نطاقها بشكل كبير في أعقاب قانون "المساعدة القانونية والحكم والعقاب للمجرمين" المتنازع عليه لعام 2012.

قانون الوصول إلى العدالة لعام 1999

قانون الوصول إلى العدالة لعام 1999 هو قانون برلمان المملكة المتحدة. حلت محل نظام المساعدة القانونية في انكلترا وويلز ، وأنشأت لجنة الخدمات القانونية لتحل محل مجلس المساعدة القانونية ، ووضعت مخططين جديدين و هما: الخدمة القانونية المجتمعية لتمويل القضايا المدنية والعائلية ، ودائرة الدفاع الجنائي في القضايا الجنائية. وقد وضع هذا القانون الحد الأقصى للمبلغ الذي أنفقته على المساعدة القانونية المدنية. تم توسيع نطاق استخدام اتفاقيات الرسوم المشروطة ، المعروفة باسم "عدم الفوز بدون رسوم" ، إلى معظم قضايا المحاكم المدنية في ذاك الوقت

قانون المساعدة القانونية ، إصدار الأحكام والمعاقبة على المجرمين لعام 2012 (LASPO)

هو النظام الأساسي للبرلمان في المملكة المتحدة ، وإجراء إصلاحات في نظام العدالة. تم تقديم مشروع القانون في مجلس العموم في 21 يونيو 2011 ، وحصل على الموافقة الملكية في 1 مايو 2012

البلاد والمنظمات المشاركة

الصين

أشارة صحيفة "اكونوميك ديلي – بكين"، إلى أن الحكومة الصينية قدمت خدمات المساعدة القانونية مجاناً إلى حوالي 1.39 مليون شخص في عام 2014م، وذلك من أجل مساعدتهم في حماية حقوقهم. حيث تنهض وزارة العدل وبشكل سنوي بالكشف عن الأرقام وفق تقارير دورية وكان من أكثر الفئات المستفيدة العمال بنسبة تزيد عن الثلث، وتشير الأرقام إلى أن عدد مراكز الخدمات القانونية وصل إلى 70 ألف في عام 2014م، ويتم دراسة توسيع المستفيدين من المساعدة القانونية بشكل سنوي ودوري.

كندا

فقد أصدرت حكومة مقاطعة أونتاريو بكندا في عام 1998م قانون خدمات المساعدة القانونية، ويؤسس هذا القانون وحدة أو وكالة لتقديم خدمات المساعدة القانونية يتم تمويلها والإنفاق عليها من الحكومة المركزية، حيث تشير التقارير إلى تلك المؤسسة أو الوكالة تقدم المساعدة لما يقرب من "4000" شخص يومياً في قضايا مختلفة منها على سبيل المثال قضايا حضانة الأطفال والعنف المنزلي وإصابات العمل.

مصر

يشير قانون تنظيم مهنة المحاماة رقم (17 لسنة 1983 في المادة 93 منه)على " تقوم مجالس النقابات الفرعية بتشكيل مكاتب لتقديم المساعدات القضائية لغير القادرين من المواطنين في دائرة اختصاص كل منها، وتشمل هذه المساعدات القضائية رفع الدعاوى والحضور فيها وفي تحقيقات النيابة العامة وإعطاء المشورة القانونية وصياغة العقود، ويصدر مجلس النقابة العامة نظاماً لمكاتب المساعدات القضائية يبين كيفية ترتيب المحامين بهذه المكاتب والمكافآت التي تدفع لهم وشروط انتفاع المواطنين بخدمتها.

الدنمارك

وفقاً لقانون إدارة العدالة فإن القاضي في الدعاوى التي لا يوجد للأطراف فيها تمثيل قانوني أن يقدم لهم النصح والإرشاد حول إجراءات الدعوى والضمانات ويمنح الإطراف الوقت لتحديد موقفهم القانوني، إما بالنسبة للإعفاء من الرسوم يتم إعفاء الشخص الذي يثبت من خلال البيانات والاستماع لأقواله والشهود عجزه عن دفع تكاليف الدعوى. وتعفى بعض الشرائح من أي تكاليف وتقدم لها المساعدة القانونية مجاناً وهي: أرامل الشهداء، جرحى الحرب، العمال في إصابات أو حوادث العمل، المتهم بقضية جنائية، الأطفال دون الثامن عشر، الطعن بالأحكام التي تتجاوز عقوبتها خمس سنوات.لقد تم تعريف المساعدة القانونية في الإعلان الدولي حول المساعدات القانونية للصالح العام أنها المساعدة القانونية للصالح العام المجانية، وتعني توفير الخدمة المجانية مقابل الوقت المستغرق، للخدمات القانونية والتدريب وتقديم المشورة والدعم. والأمر سيان في وثائق حقوق الإنسان التي لم تخلو من إشارات واضحة وصريحة حيال مسألة المساعدة القانونية.

وكالة المعونة القانونية في المملكة المتحدة

وكالة المعونة القانونية هي وكالة تنفيذية لوزارة العدل في المملكة المتحدة. هي مؤسسة تقدم كل المساعدة القانونية منها المدنية و الجنائية والمشورة في إنجلترا، بالأحرى وويلز. تم تشكيل الوكالة في 1 أبريل 2013 كبديل للجنة الخدمات القانونية ، وهي هيئة عامة غير إدارية تابعة لوزارة العدل. تم إصدار هذا التغيير بموجب قانون المساعدة القانونية والحكم والعقاب للمجرمين لعام 2012 وسماح بمزيد من الرقابة الوزارية على ميزانية المعونة القانونية للحكومة البريطانية. المدير التنفيذي للوكالة.

جمعية المساعدة القانونية في مدينة نيويورك

جمعية المساعدة القانونية في مدينة نيويورك هي أقدم وأكبر الجمعيات التي تتيح المساعدة القانونية للفقراء في الولايات المتحدة. وتوفر خدمات لكل من القضايا الجنائية ، والمماثلة للمحامين العامين ، والقضايا المدنية.تقدم هذه الجمعية مجموعة كاملة من الخدمات القانونية المدنية ، بالإضافة إلى أعمال الدفاع الجنائي، وتمثيل الأحداث في محكمة الأسرة. خدمة المجتمع الأساسية هي تقديم مساعدة قانونية مجانية إلى سكان نيويورك الذين يعيشون على مستوى الفقر أو تحته ولا يمكنهم استئجار محام عندما يواجهون مشكلة قانونية.

تعالج الجمعية أكثر من 200،000 قضية جنائية كل عام ، يعمل بها المحامين لحل المشاكل القانونية و تمثيل حوالي 30،000 طفل والعائلات والأفراد والمجموعات المجتمعية في أكثر من حالة.

لماذا المساعدة القانونية

يمكن تحديد مدى الحاجة لنظام وطني للمساعدة القانونية في كثير من الدول من خلال الإجابة على عدة أسئلة، ربما كان أهمها السؤال عن أثر عدم إتاحة وصول كافة أفراد المجتمع للعدالة أو عدم قدرة الإنسان على توكيل محام عند اضطراره للمثول أمام المحكمة، بسبب العامل المادي.

يصعب بالفعل حصر كل نتائج حرمان صاحب الحق والمظلوم والمعتدى عليه من الوصول إلى العدالة والمثول أمام أي من حلقاتها دون الاستعانة بمحام، سيما أنها تصل إلى حد تعريض كافة حقوق الفرد الأساسية (العمل، الملكية، التصرف، الحرية، سلامة الجسد، الدفاع ...) إلى الانتهاك، واهتزاز ثقته بالسلطة وضعف التزامه بالقانون. إلا أنه يمكن أن نركز على أبرز النتائج من الممارسة العملية لأنظمة المساعدة القانونية في الخارج والداخل، من التعامل مع مختلف عناصر منظومة العدالة، صاحب الحق والمتهم ورجل الأمن والمدعي العام والقاضي والمحامي.

الأمان وهيمنة القانون

لقد اعتبر اللجوء لوسائل خارج إطار نظام العدالة لتحصيل الحقوق (استيفاء الحق بالذات)، أحد أبرز نتائج العجز عن الوصول للمؤسسات الرقابية والقضائية، وغالباً ما يرتبط هذا الأسلوب بارتكاب أعمال (عنف) وانتقام تؤثر على أمان المجتمع. وتكمن الخطورة في ذلك عند انتقال هذه السلبية من الفرد إلى المجتمع قبل أن تتسع لتصبح ظاهرة لا ترصدها التقارير لكنها تؤثر في نهاية المطاف على هيمنة القانون والالتزام بأحكامه.

الجدول الزمني للأحداث

التاريخ	وصف الحدث

1949	أنشئت المساعدة القانونية في الأصل بموجب قانون المعونة القانونية والمشورة
أكتوبر 1950	تم تقديم المساعدة القانونية على غرار ما نفكر فيه الآن لأول مرة في اسكتلندا.
1973	تم إنشاء مكتب المساعدة القانونية الأسترالي و إنشاء لجان المساعدة القانونية في أستراليا مما توفر المكاتب الآن لمعظم المساعدات القانونية المجانية أو منخفضة التكلفة للمحتاجين
27 يناير 1977	الاتفاق الأوروبي بشأن إرسال طلبات المساعدة القانونية تهدف هذه الاتفاقية إلى إزالة العقبات الاقتصادية أمام الإجراءات والسماح للفئات المهشمة بممارسة حقوقهم بسهولة أكبر. وبناءً على ذلك ، تنص الاتفاقية على أنه يجوز للأشخاص المهشمين التقدم بطلب للحصول على مساعدة قانونية في الشؤون المدنية أو التجارية أو الإدارية في إقليم طرف آخر في الاتفاقية. وتحدد الاتفاقية الإجراء الواجب اتباعه ، وتتيح على وجه الخصوص للشخص المعني تقديم طلب من خلال وسيط إقامة الإقامة المعتادة.
27 يوليو 1999	قانون الوصول إلى العدالة لعام 1999 في المملكة المتحدة
2009	كانت المساعدات القانونية في إنجلترا وويلز تكلف دافعي الضرائب ملياري جنيه استرليني سنويًا - وهو ما يمثل إنفاقًا أعلى للفرد من أي مكان آخر في العالم - وكانت متوفرة لحوالي 29٪ من البالغين.
1 مايو 2012	تم إصدار قانون المساعدة القانونية ، إصدار الأحكام والمعاقبة على المجرمين ل(LASPO)
31 مارس 2013	تتم إدارة المساعدة القانونية في إنجلترا وويلز من قبل وكالة المعونة القانونية ، وهي متاحة لمعظم القضايا الجنائية ، والعديد من أنواع القضايا المدنية. يشمل الاستثناء التشهير ، ومعظم حالات الإصابة الشخصية (التي يتم التعامل معها الآن بموجب اتفاقيات الرسوم الشرطية ، ونوع رسوم الرسوم الطارئة) ، والحالات المرتبطة بإدارة نشاط تجاري. كما يتم في بعض الأحيان تغطية القضايا الأسرية
أغسطس - يوليو 2018	أصبحت أجزاء كبيرة من إنجلترا وويلز الآن "صحارى مساعدة قانونية" لأن الممارسين لم يعودوا قادرين على تحمل تكاليف تقديم الخدمات

تدخل الأمم المتحدة قرارات ومعاهدات و الأحداث ذات الصلة

- **تعزيز المساعدة القانونية ، بما في ذلك من خلال شبكة من مقدمي المعونة القانونية، 26 مايو 2016، (Resolution 25/2**

يشير هذا القرار إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تكرس المبادئ الأساسية للمساواة أمام القانون وأن كل شخص بريء حتى توجد أدلة تثبت الحكم، لإعطاء كل شخص العدالة العامة من قبل محكمة مستقلة ومحايدة ، التي أنشئت بموجب القانون. يضمن هذا القرار للدفاع عن أي شخص متهم بجريمة جنائية ، والضمانات الدنيا الأخرى و استحقاق يحاكم دون تأخير لا موجب له حين اثبات الادلة.

- **مبادئ الأمم المتحدة ومبادئها التوجيهية بشأن الوصول إلى المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية، ديسمبر 2012**

يشمل القرار السابق **Resolution 25/2** قرار 67/187 تم في الجمعية العامة في 20 ديسمبر 2012. يحتوي هذا القرار على مبادئ الأمم المتحدة و مبادئ توجيهية بشأن الوصول إلى المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية والتي تنص على أن المساعدة القانونية فهي عنصر أساسي في إنصاف وإنساني ونظام العدالة الجنائية الفعال الذي يقوم على سيادة القانون بحيث أ،ه أساس للتمتع بحقوق أخرى.

- **تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، 25 سبتمبر 2015، A/RES/70/1**

يشتمل هذا القرار إطار أهداف التنمية المستدامة و دعوة إلى تعزيز السلام في مجتمعات ، وصول إلى العدالة للجميع ، و تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة ، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي ، وبناء فعاليات خاضعة المؤسسات ا كجزء من متوازن في نهج متكامل لتحقيق التنمية المستدامة من ناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

محاولات سابقة لحل المشكلة

تحاول الامم المتحدة بتأمين حقوق الإنسان لكافة أفراد المجتمع، بالاضافة إلى ذلك، حاولت إيجاد العديد من الحلول المشكلة المساعدة المالية للفئات المستضعفة.
بفضل سنوات من العمل والجهود الدبلوماسية ، وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن برامج المساعدة القانونية ليست اختيارية فقط ؛ يجب أن يكونوا جزءًا أساسيًا من نظام العدالة في أي بلد.

اعتمدت لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة ونشر العدالة الجنائية في اجتماع عقد في فيينا على قراراً رائداً حول "الوصول إلى المساعدة القانونية في أنظمة العدالة الجنائية". يتبنى هذا القرار مجموعة من "المبادئ والإرشادات" تهدف إلى ضمان إتاحة الوصول إلى المعلومات القانونية والمشورة والمساعدة للجميع من خلال توفير المساعدة القانونية - وبالتالي تحقيق الحقوق للفقراء والمهمشين والراسخون لواحد من لبنات البناء الرئيسية و ينتشر نظام عدالة جنائية وإنساني و تكون فعالة.

هذا هو أول حل دولي بشأن المساعدة القانونية، فهذا يقرب الدول خطوة أخرى من ضمان الوصول الشامل إلى حقوق الإنسان - وهي حقوق تظل خادعة إذا كانت متاحة فقط لمن لديهم الموارد المالية.

الحلول المقترحة

حث على فرض الأمم المتحدة لكافة الدول بإعطاء كل فرد من الأفراد المهمشة أو الغير قادرة ماليا حق المساعدة القانونية دون مبلغ مقدر فيتم اعطائهم المساعدة المالية بالمجان، دون أخذ بعين الاعتبار الراتب الفرد، الحالة الصحية و غيرها: يوجد بعض الدول،من التي تتيح المساعدة المالية لأفرادها، تأخذ بعين الاعتبار مبلغ صغير من الفرد المهشم أو الغير قادر ماليا و هذا يؤدي الى أزمة لدى الفرد و انتهاك جزء صغير من حقه، فهو فرد غير قادر: ان يتاح للجميع مساعدة قانونية تمكنهم من ضمان مواجهة التدابير القانونية والإدارية والإجراءات القضائية بنحو من المساواة وضمان الحقوق وبالخصوص ضرورة إتاحة الفرصة لمن تقرر القوانين سلب حريته بالتوقيف أو الحبس والسجن في ان يتصل فوراً بمحامٍ للدفاع عنه ولا يجري استجوابه أو مساءلته إلا بحضور المحامٍ، وإذا لم يتمكن من توكيله تتولى الجهات المختصة ذلك نيابة عنه.

طلب من الامم المتحدة تأمين رواتب المحامين والمدعين العام الذين قاموا بمساعدة القانونية للفئات المهشمة لتأمين لهم حقهم وإعطائهم رواتب. يفضل إعطاء كل فرد حق و تأمين له راتبه لكي لا يؤدي هذا إلى احتجاجات بين أفراد المجتمع (المحامين و الأعضاء في المجلس القضائي و الجنائي) ظنهم بأن حقهم قد سلب.

المراجع

Society, Legal Service. *What You Need to Know about Legal Aid Work*, June 2014, lss.bc.ca/assets/lawyers/practiceResources/whatYouNeedToKnowAboutLegalAidWrk.pdf.

May Bulman Social Affairs Correspondent @maybulman. "Cuts to Legal Aid Have Made Human Rights 'Unaffordable', MPs Warn." *The Independent*, Independent Digital News and Media, 20 July 2018, www.independent.co.uk/news/uk/home-news/legal-aid-cuts-human-rights-unaffordable-committee-refugee-action-asylum-seekers-a8452661.html.

Editorial. "The Guardian View on Legal Aid: Cuts Have Caused Chaos and Must Be Reversed | Editorial." *The Guardian*, Guardian News and Media, 12 Aug. 2018, www.theguardian.com/commentisfree/2018/aug/12/the-guardian-view-on-legal-aid-cuts-have-caused-chaos-and-must-be-reversed.

Sir Henry Brooke. *THE HISTORY OF LEGAL AID 1945 - 2010*. Sept. 2017, www.fabians.org.uk/wp-content/uploads/2017/09/Bach-Commission-Appendix-6-F-1.pdf.

ICC - Legal Tools Record: Resolution 25/2: Promoting Legal Aid, www.legal-tools.org/en/browse/record/184fb8/.